

أثر التقاضي عن بعد على عمل المحامي

بندر سعد سعود الحربي

كليات الخليج - السعودية

ملخص الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول رصد التغيرات التي طرأت على مهنة المحاماة في ظل تبني منظومة "ال التقاضي عن بعد" ، كأحد المفرزات الأساسية للتحول الرقمي في القطاع العدلي. وقد سعى البحث إلى تفكيك ماهية هذه المنظومة باعتبارها بيئة قضائية افتراضية تتجاوز الحيز المكاني التقليدي، معرجاً على أطراها التنظيمية وشروطها الإجرائية في ضوء الأنظمة الدولية والتشريع السعودي.

وتخلص الدراسة إلى أن هذا التحول أحدث ازدواجية في الأثر؛ فمن ناحية، ساهم بفعالية في تكريس مفهوم "العدالة الناجزة" عبر تيسير الإجراءات، واحتزال الزمن، وخفض الكلفة التشغيلية للتنقل الورقي والفيزيائي. ومن ناحية أخرى، كشف البحث عن جملة من التحديات اللوجستية والتقنية التي قد تقوض كفاءة المحامي، ومن أبرزها مخاطر الأمن السيبراني، وضعف البنية التحتية الرقمية، وما يُعرف بـ"الأمية المعلوماتية" التي قد تحول دون التفاعل الأمثل مع منصات القضاء.

وفي ختامها، قدمت الدراسة رؤية استشرافية لتعزيز كفاءة المحامين تقنياً، عبر التوصية بإنشاء منصات تدريبية متخصصة ومحاكاة جلسات افتراضية (Moot Courts) لردم الفجوة بين الممارسة القانونية التقليدية والتقنيات القضائية الحديثة.

الكلمات المفتاحية:

ال التقاضي الرقمي، مهنة المحاماة، المحاكم الافتراضية، العدالة الناجزة، الأنظمة السعودية.

The Impact of Remote Litigation on Lawyer's Work.

Bandar Saad S. Al-Harbi

Abstract

This study scrutinizes the structural shifts within the legal profession catalyzed by the adoption of "remote litigation" systems—a pivotal manifestation of digital transformation in the judicial sector. The research endeavors to deconstruct the essence of this virtual judicial environment, which transcends traditional spatial constraints, while analyzing its regulatory frameworks and procedural mandates through the lens of international benchmarks and Saudi legislation.

The findings reveal a dualistic impact: on the one hand, remote litigation has significantly reinforced the concept of "expeditious justice" by streamlining workflows, curtailing timeframes, and minimizing the logistical costs associated with physical and paper-based processes. Conversely, the study delineates a series of technical and logistical impediments that may jeopardize a lawyer's efficacy, most notably cybersecurity vulnerabilities, infrastructural deficits, and "digital illiteracy," which potentially hinders optimal engagement with judicial platforms.

The study concludes by proposing a forward-looking roadmap to bolster the technical proficiency of practitioners. This includes the recommendation to establish specialized training portals and conduct virtual moot courts, aimed at bridging the existing gap between conventional legal practice and contemporary judicial technologies.

Keywords: Digital Litigation, Legal Profession, Virtual Courts, Expeditious Justice.

أولاً: المقدمة

يُعد مصطلح التقاضي عن بعد عبر الغرف الإلكترونية مصطلحًا جديداً في مجال التقاضي والمحاكم والإجراءات القانونية، وقد استخدمه عدد قليل من علماء القانون، سواءً عرباً أو غربيين. ومع ذلك، فهو مصطلح فرضته الحياة العصرية والتطورات العلمية والتقنية التي شملت جميع مناحي الحياة، ومن الطبيعي أن يتأثر به القضاء والمجال القانوني (القائمي 2021). يشير هذا المصطلح في مجمله إلى الدعاوى المرفوعة عن بعد في المحاكم، والتي تحولت بدورها إلى محاكم إلكترونية بغرف إلكترونية تُدار فيها الإجراءات، من رفع الدعوى إلى تقديم البيانات والأدلة، وصولاً إلى المراهنات والدفع، وصولاً إلى الأحكام. يُمثل هذا التوجه الجديد نقلة نوعية في مجال التقاضي، إذ يعتمد على أحدث التطورات في التكنولوجيا الحديثة. إلا أن لحداثة الموضوع جانباً سلبياً آخر، من منظور بحثي، يتمثل في ندرة المصادر التي تناولته أو تطرق إلى. وهذا يتطلب من الباحثين السعي جاهدين لاستغلال القواعد القانونية العامة وتطويعها لخدمة التطورات والمستجدات المعاصرة، بهدف تحقيق أفضل أداء يمكن من خلاله استغلال الوقت باتباع نهج الإجراءات الحديثة في قانون التقاضي عبر وسائل الاتصال الإلكترونية. وهذا يحقق العدالة بأقصر الطرق وأسرعها وأدقها، ويتخل عن الأساليب الورقية القديمة التي طالما شكلت أساس إجراءات التقاضي التقليدية. ففي هذا العصر، لم تعد بحاجة إلى الملفات المكشدة في قاعات المحاكم، بل يمكننا استبدالها بالأقراص الرقمية. علاوة على ذلك، أصبح دفع رسوم الدعاوى القضائية نفسها أسهل من خلال وسائل الدفع الإلكترونية.

لا شك أن مهنة المحاماة، كغيرها من الميادين، تشهد تطوراً متسارعاً مع تطور المجتمع. لذا، بات من الضروري مواكبة هذه التطورات والمستجدات والتغيرات التي يشهدها العالم، والتفاعل معها بيايجابية والتعامل معها بواقعية. ونظرًا لارتباط قانون الإجراءات بالเทคโนโลยيا، فقد أتاحته خصائصه في استشارة الخبراء وإشراكهم في صياغته وتفسيره وتطبيقه. كما أفرز تخصصات واضحة في نطاق المهن القضائية والعمل الفقهي والتدريس الجامعي، ودفع القانونيين والمهتمين به إلى التعاون بشكل طبيعي مع المتخصصين في المجال

التقني، حتى أصبحت قدرة القانون على التكيف مع التطورات التكنولوجية تتسم بالحيوية الواضحة، لا سيما في ظل ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي والتحول الرقمي إلى عصر المعرفة في جميع مناحي الحياة.

لما كان الهدف الأساسي لمهنة المحاماة هو تحقيق العدالة وإعلاء سيادة القانون، ولكي تؤدي رسالتها ودورها في دعم مسيرة العدالة الإجرائية بالتعاون مع الجهات القضائية، فإن ذلك لا يتحقق إلا من خلال الكفاءة القانونية للمحامين. لذا، يتوجب على المحامين في العصر الإجرائي المعاصر مواجهة تحديات استيعاب التطورات الحديثة والتقنية والتعامل معها بما يحافظ على تقاليد المهنة، وذلك على الرغم من تأثير التقدم التكنولوجي وما يُسمى بالثورة الرقمية على القانون، مما أجبر المحامين على تعديل ممارساتهم المهنية تدريجياً. ويعود ذلك تحديداً إلى التطورات التي أثرت على شكل التقاضي التقليدي وتحوله إلى التقاضي الإلكتروني، وما رافق ذلك من تغيير في شكل المحكمة وتحولها من محكمة تقليدية إلى محكمة إلكترونية بتقنيات مختلفة عن سابقاتها لاستيعاب التطور في النظام القانوني في ظل التقاضي الإلكتروني. (أشرف 2023)

لم يكن المنظم السعودي بمنأى عن التطورات التقنية والمعلوماتية التي طرأت على القضاء، فأولى هذه المسألة اهتماماً بالغاً، وصدر المرسوم الملكي في نظام التعاملات الإلكترونية، مؤكداً على حجية التوقيع الإلكتروني. ونص على أن صحة المعاملات والسجلات والتوقعات الإلكترونية ملزمة، ولا يجوز إنكار صحتها أو نفاذها مجرد إجرائها إلكترونياً كلياً أو جزئياً، شريطة أن تُجرى هذه المعاملات والسجلات والتوقعات الإلكترونية وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذا النظام.» (نظام المعاملات الإلكترونية السعودي).

وتكلم المنظم السعودي في النظام نفسه عن الكتابة الإلكترونية؛ ناصا على أن السجل الإلكتروني: البيانات التي تنشأ أو ترسل أو تسلم أو تبىث أو تحفظ بوسيلة إلكترونية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بشكل يمكن فهمها» (نظام المعاملات الإلكترونية السعودي). إلا أن المنظم السعودي أشار أيضاً في هذا النظام إلى أن المعلومات الموجودة في السجل الإلكتروني لها أثر قانوني في صورتها الأصلية، بحيث يتم استخدام

الوسائل والضوابط التقنية في هذا الشأن للتحقق من سلامتها ودقتها في صورتها النهائية.
(نظام المعاملات الالكترونية السعودي).

ثانياً: أهمية البحث:

ترجم أهمية الموضوع بالنظر إلى حداثته، فالدراسة تعالج نموذجاً حديثاً ذو خصوصية واضحة وأهمية بالغة، إذ يعد تأثير التقاضي عن بعد على المحامي من شكله التقليدي إلى المحامي الحديث من أهم التطورات الحديثة التي تتغير في كيفية ومضمون ومفهوم تطبيق حق التقاضي وتحقيق العدالة الإجرائية، حيث لا يزال التطبيق الفعلي لهذا النمط من أعضاء القضاء الواقف في مهده الأول.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تتجلى الإشكالية الرئيسية للبحث من خلال التعرف على أثر التقاضي عن بعد على عمل المحامي؟

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التقاضي عن بعد على عمل المحامين أمام المحاكم، وما يتبع عنه من تغيرات إجرائية وانعكاسات على صيانت المحاكم. تؤثر هذه التغيرات على طبيعة وتقاليد وجود مهنة المحاماة نتيجةً للتطورات التكنولوجية، وانتشار التقاضي عن بعد، وظهور ما يُسمى بالعدالة التنبؤية. ويتجل ذلك بشكل خاص في هيمنة التكنولوجيا القانونية على جزء من سوق عمل المحامين، نتيجةً للتوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، الذي يعتمد بدوره على التكنولوجيا كأداة رئيسية. لذلك، يجب على المحامين الاستفادة من هذه التكنولوجيا.

خامساً: منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة هذا البحث

سادساً: خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية التقاضي عن بعد

المطلب الأول: مفهوم التقاضي عن بعد

المطلب الثاني: أنواع وشروط التقاضي عن بعد

المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن التقاضي عن بعد على عمل المحامي

المطلب الأول: الآثار الإيجابية

المطلب الثاني: الآثار السلبية

خاتمة

المبحث الأول: ماهية التقاضي عن بعد

تناول في هذا المبحث ماهية ومفهوم التقاضي عن بعد وشروطه وأنواعه وفق الآتي:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي عن بعد

المطلب الثاني: أنواع وشروط التقاضي عن بعد

المطلب الأول: مفهوم التقاضي عن بعد

مصطلح "ال التقاضي عن "بعد" مصطلح قانوني حديث، وقد كان يتم التطرق إليه في بدايات القرن الحالي بصيغة "ال التقاضي الإلكتروني" (الكعبي 2016) ولا يزال العديد من

المتخصصين يستخدمون مصطلحـي التقاضي عن بعد والتقاضي الإلكتروني بالتبادل.

(منديل 2014) باعتبار أن الدعوى حق إجرائي ينحـل صاحبـه حق اللجوـء إلى القضاـء

لطلب الحماية للحق أو الوضع القانوني الذي تم انتهـاكـه. (نبـيل 2005) بالنظر إلى حـدـاثـة

مفهوم التقاضي عن بـعـدـ، نـجـدـ أـنـ هـنـاكـ تـعـرـيـفـاتـ عـدـيـدـةـ تـشـرـحـ مـاهـيـتـهـ،ـ إـلـاـ أـنـ جـوـهـرـهـ وـاحـدـ.

معـناـهـ هوـ "ـسـلـطـةـ مـجـمـوعـةـ مـتـخـصـصـةـ مـنـ القـضـاءـ النـظـامـيـنـ فـيـ نـظـرـ الدـعـوـىـ وـإـجـرـاءـ

الـإـجـرـاءـاتـ الـقـضـائـيـةـ بـاسـتـخـدـامـ وـسـائـلـ إـلـكـتـرـوـنـيـةـ حـدـيثـةـ ضـمـنـ أـنـظـمـةـ قـضـائـيـةـ مـعـلـوـمـاتـيـةـ

مـتـكـامـلـةـ مـعـ جـمـيـعـ الـأـطـرـافـ وـالـوـسـائـلـ،ـ بـالـاعـتـهـادـ عـلـىـ تـقـنـيـةـ إـلـنـتـرـنـتـ وـبـرـامـجـ الـمـلـفـاتـ

إـلـكـتـرـوـنـيـةـ لـنـظـرـ الـقـضـائـيـاـ وـفـصـلـ فـيـهـاـ وـتـنـفـيـذـ الـأـحـكـامـ،ـ بـهـدـفـ سـرـعـةـ الـفـصـلـ فـيـهـاـ وـتـيـسـيرـ

الـأـمـورـ عـلـىـ الـمـتـقـاضـيـنـ".ـ (ـالـشـرـعـةـ 2010ـ)

يمكن أيضًا ملاحظة التشابه بين مفهوم الحكومة الإلكترونية وتطبيقات التقاضي عن بعد. فيما أن مفهوم الحكومة الإلكترونية يتضمن تقديم الخدمات للجمهور إلكترونيًا، بدلاً من الطريقة التقليدية القائمة على الورق، نجد أن جوهر التقاضي الإلكتروني قد اعتمد على نفس المبدأ. أي أن التقاضي عن بعد يقوم على فكرة إنشاء شبكة تربط المحاكم وأطراف الدعاوى القضائية في إطار إلكتروني لا يتطلب حضورهم الشخصي في الدوائر القضائية، بل يربطهم عبر وسائل إلكترونية تُسهل البث المترافق، مما يُمكن القضاة ومساعديهم والأطراف من التواصل الفوري. كما يُسهل مفهوم التقاضي عن بعد النقل السريع والفوري للبيانات والوثائق. كل هذا يُسهم في تطوير النظام القضائي، إذ يُسّطِّل الإجراءات، مما يُسهل الوصول إلى العدالة. (أوتانى 2012)

والولايات المتحدة رائدة في مجال التقاضي عن بعد. وبصفتها ولاية اتحادية، تختلف إجراءات التقاضي عن بعد من ولاية لأخرى. وفيما يتعلق بإجراءات رفع الدعاوى، لا تزال المحكمة العليا للولايات المتحدة تنص على موقعها الإلكتروني على أن التقديم الورقي هو الطريقة الأساسية. هذا لا يعني أن التقديم الإلكتروني غير مسموح به؛ بل يمكن تقديمها من خلال إجراءات محددة تتطلب التسجيل، وتوقيع عدة إشعارات، والالتزام بصيغة وثيقة محددة. (السلمي 2024)

تيح بعض محاكم كاليفورنيا التقاضي عن بعد عبر مايكروسوفت تيمز، حيث يمكن للأطراف والجمهور حضور الجلسات عبر رابط مُجدول على موقع المحكمة الإلكتروني. كما توجد إرشادات توضح كيفية الوصول إلى الجلسة، سواءً عبر الكمبيوتر أو الهاتف الذكي. وفي حال عدم توفر إمكانية الوصول إلى هذه الأجهزة الإلكترونية، يمكن للشخص الاتصال عبر رقم موحد والاستماع إلى الجلسة هاتفياً. (<https://www.sdcourt.ca.gov/virtualhearings>).

في محاكم الإفلاس الأمريكية، تستخدم المحكمة برنامج ZoomGov، وهو برنامج مصمم للاستخدام الحكومي. تجدر الإشارة إلى أن جلسات الاستماع للشهود وغيرها من أشكال الأدلة تُعقد عادةً حضورياً. ومع ذلك، توضح إرشادات المحكمة أهمية التقاضي عن بعد،

وفعاليته، وعبيه الاقتصادي المنخفض على الأطراف. تتضمن الإرشادات أيضاً تعليمات متعلقة بالفيديو، مع التركيز على أهمية تشغيل الكاميرا عند الدخول، والتواصل البصري المباشر مع الكاميرا، وإلزام القضاة والأطراف بارتداء ملابس مناسبة للجلسات. كما توضح الإرشادات بالتفصيل كيفية أداء القسم إلكترونياً. (السلمي 2024)

المطلب الثاني: أنواع التقاضي عن بعد وشروطه

أولاً: أنواع التقاضي عن بعد:

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من نظم التقاضي عن بعد وتمثل أساساً فيما يلي (شديفات: 2015):

أ- التقاضي الإلكتروني المباشر: يتضمن التواصل المباشر عبر محادثة فيديو عن بعد بين قاعة المحكمة ومكان آخر يتواجد فيه المتهم أو الشاهد. التقاضي الإلكتروني عبر الهاتف: يتضمن موقع متعددة تتصل فيها محادثة الفيديو، مثل المحكمة في بلد ما، والشهود في بلد آخر، والمتهم في بلد ثالث..

ب- نظام الحضور المستمر الثابت (الموحد): يتم في هذا النوع من الاتصال بين خمسة مواقع متباعدة جغرافياً، وهي قاعة المحكمة وأربعة مواقع أخرى يتواجد فيها باقي أطراف القضية (الضحية، المتهم، الشهود، إلخ).

ت- نظام الحضور المستمر المقدم: يتم في هذا النوع الأخير الاتصال السمعي والبصري عن بعد بين قاعة المحكمة الرئيسية حيث تجري إجراءات التحقيق وعدد كبير من الواقع الأخرى البعيدة.

ثانياً: شروط التقاضي عن بعد

يتطلب استخدام التقاضي عن بعد من أي دولة الالتزام بعدد من الشروط، لا سيما فيما يتعلق بمسألة المساعدة القضائية بين الدول. تجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي قد وضع ثلاثة شروط أساسية، نستعرضها أدناه:

1. ألا يتعارض استخدام تقنية التقاضي عن بعد مع قانون الدولة المطلوب إليها التنفيذ: تنص الفقرة 2 من المادة 9 من البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية

المتبادلة في المسائل الجنائية على ألا يتعارض استخدام هذه التقنية مع المبادئ الأساسية لقانون الدولة المنفذة. لذلك، يجوز للدولة المنفذة رفض هذا الاستخدام إذا رأت أنه يُقوض المبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، باعتبار أن الاختصاص القضائي ليس من اختصاصها.

2. توافر الوسائل والإمكانات التي تُساعد الدولة المنفذة على استخدام آلية التقاضي عن بعد: بالإضافة إلى شرط عدم تعارض مؤشرات الفيديو أو التقاضي عن بعد مع المبادئ القانونية الأساسية للدولة، نجد الشرط الثاني، وهو إلزامية توافر الوسائل والإمكانات التي تُسهل التنفيذ داخل الدولة المنفذة. وقد تناولت الفقرة الثانية من أحكام المادة التاسعة من البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المذكورة هذا الشرط، ونصت صراحةً على ضرورة توافر الإمكانيات والوسائل التقنية التي تُمكّن الدولة المنفذة من ذلك. كما أجازت لها إمكانية رفض استخدام هذه التقنية في حال عدم امتلاكها لها، مع مراعاة الجانب المالي لتلك الدولة. كما يمكن للدولة طالبة التحقيق عن بعد عبر الوسائل الإلكترونية أن تقدم لها المساعدة لتوفير المعدات أو الخبرات اللازمة لاستخدام هذه التقنية، سواءً عن طريق الإقراض أو التبرع. (عمر 2001)

3- حصر استخدام آلية التقاضي عن بعد في سماع الشهود والخبراء من أقاليم مختلفة: الاعتقاد السائد حول تقنية التقاضي عن بعد هو أن عملية التقاضي بأكملها تعتمد على تكنولوجيا الإنترنت الحديثة. ومع ذلك، فهي في الواقع تقتصر على سماع الشهود وشهادة الخبراء فقط. ويجوز للسلطات القضائية في إحدى الدول المتعاقدة طلب سماع شخص موجود في أراضي دولة متعاقدة أخرى كشاهد أو خبير عبر هذه التقنية، إذا ثبت استحالة أو عدم ملائمة حضوره الشخصي أمامها. وهذا يتوافق مع أحكام الفقرة 1 من المادة 9 من البروتوكول نفسه. ويلاحظ من هذه الفقرة أن واصعي البروتوكول، بقصر التقنية على سماع الشهود والخبراء، فعلوا ذلك لتجنب إثارة القضايا القانونية على المستوى الدولي ومسائل الاختصاص القضائي. (عمر 2001)

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على التقاضي عن بعد على عمل المحامي
 لا يستطيع المحامي رفع دعوى قضائية، أو بدء الإجراءات، أو الترافع، أو استدعاء الشهود، أو إعدادهم للإدلاء بشهادتهم في نظام التقاضي عن بعد إلا إذا كان مت可能存在اً من استخدام الحاسوب، وأنظمة الاتصالات، والإنتernet، واستخدام البرامج والموقع الإلكترونية. لذا، يُعد المحامي المؤهل للتعامل مع القضايا الرقمية عنصراً هاماً وأساسياً في نظام التقاضي عن بعد.. (الالفي 2007)، لذا يجب أن يكون المحامي مؤهلاً للتعامل مع التغيرات الإجرائية الإلكترونية ليتمكن من ممارسة مهام مهنته، ويمكن تناول هذه التغيرات الإجرائية على النحو التالي

المطلب الأول: الآثار الإيجابية

المطلب الثاني: الآثار السلبية

المطلب الأول: الآثار الإيجابية

يُعد التقاضي عن بعد ثمرةً من ثمار التقدم التكنولوجي المائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي. وللتلاقي عن بعد آثار إيجابية عديدة، نلخصها فيما يلي:

أولاً: سرعة وسهولة إجراءات التقاضي:

للتقاضي عن بعد آثار محمودة طيبة تمثل في سرعة وسهولة إجراءات التقاضي عن المحامي، والتي يمكن بيانها على النحو الآتي:

1. تجاوز عصر الملفات والوثائق والسجلات الورقية، والانتقال إلى عصر قضائي جديد من خلال الوثائق الإلكترونية التي يتم تداولها عبر شبكة الإنترنت، مما يؤدي إلى تسريع إنجاز إجراءات التقاضي. (الترساوي 2013).

2. في ظل تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الإلكترونية، سيكون من السهل جداً تصنيف وتداول وحفظ القضايا، بالإضافة إلى قلة مساحة التخزين التي تكاد تكون معدومة؛ مما يؤدي إلى تجنب ضياع الملفات أو ضياعها، وتجنب تخزينها

عشوائيًّا؛ ولا شك أن ذلك سيساهم في رفع كفاءة المحاكم من الناحتين الإدارية والقضائية. (القثامي 2021).

3. سيوفر النظام القضائي الإلكتروني الجديد الوقت من خلال تمكين نقل البيانات ورسائل المعلومات بشكل أسرع من النظام التقليدي.

4. سيسهل التبادل الإلكتروني للبيانات الوصول إلى المعلومات، حيث تُخزن على وسائل إلكترونية.

5. من المعروف أن هذا النظام الإلكتروني سيخفض تكاليف النقل، نظرًا لأنخفاض تكلفة نقل البيانات إلكترونيًّا

6. يستطيع القاضي في ظل التقاضي الإلكتروني بحث الطلبات كافة والدفع القانونية بسهولة ويسر؛ ليرد عليها دون عناء التعامل مع المحاضر الورقية وما فيها من طلاسم

7. يعني تطبيق التقاضي عن بُعد عن صعوبات وتكاليف التنقل إلى قاعات المحكمة. فبتطبيقه، لن يُضطر التقاضي إلى السفر إلى قاعة المحكمة لحضور الجلسات، وهو ما يترتب عليه تكاليف وجهد. (أوتاني 2012) ففي ظل نظام التقاضي عن بعد يمكن إتمام كامل إجراءات الدعوى باستخدام وسائل تقنية حديثة. يعني ذلك زوال العائق الذي كان يتطلب من الأطراف المعنين بالدعوى تكبد عناء الانتقال الجسدي للعديد من المرات وذلك لقرير المحكمة. (محمد 2008)

8. يؤدي تطبيق التقاضي عن بعد إلى التقليل من بعض مظاهر الفساد التي شاعت بمرفق القضاء في ظل التقاضي التقليدي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- تطبيق التقاضي عن بُعد يعني استبدال الوثائق الورقية بوثائق رقمية. تصبح الرسالة الرقمية وثيقة قانونية، مما يُمكّن الأطراف من اعتمادها عند إنشائها. تُطبق الإجراءات الإجرائية الرقمية كبديل للإجراءات التقليدية، التي يُجبر فيها المتقاضيون على التفاعل مع البشر، مما قد يُسهم في تعزيز المساواة بين المتقاضين.

- يُقلل التقاضي عن بُعد من احتمالية تعطيل سير القضية عمداً من قِبَل الموظفين بالتواءٍ مع الخصم، كما يُقلل من احتمالية تلاعُب المساعدين القضائيين بوثائق القضية والإجراءات الأخرى.

- يُحقق التقاضي عن بُعد شفافية تامة ويسْرُّع الوصول إلى المعلومات، حيث تكون جميع المعلومات المتعلقة بالقضية متاحة للمتقاضين عبر المنصة الإلكترونية.

ثانياً: تحقيق مفهوم العدالة الناجزة:

يهدف نظام التقاضي عن بُعد إلى حل العديد من المشكلات الإدارية؛ فبضغطة زر على جهاز الكمبيوتر، وعبر الإنترنت، يستطيع المتقاضي أو محاميه رفع أي عدد من الدعاوى القضائية، مهما كان عددها، أمام مختلف المحاكم. ومن خلال هذا النظام، يمكنه إرفاق أي عدد من المستندات المتعلقة بدعوهـا، ومن خلال عدد محدود من الأزرار، تظهر له نماذج دعاوى متعددة يختار منها ما يتعلـق بقضيته. (الترساوي 2013) . وعلاوة على ما سبق يستطيع المتقاضي أو محاميـه من خلال الويب الولوج إلى موقع المحكمة ورفع الدعوى دون مغادرة منزله، كما أن دفع الرسوم وتوثيق المستندات كلهـ ذلك يتم بشكل إلكتروني، ويتم إرسال بريـدا إلكترونيا إلى المحامي أو المتقاضي يؤكـد قبول المستندات (مدوح 2019) .

أما في النظام السعودي، فقد لعبت التقنيـات الحديثـة دوراً هاماً وفعـالاً في تسهيل الإجراءـات أمام القضاـء. فقد وفرـت التقنيةـ الوقت والجهـد والمال على المـتقاضـين والـدولـة. وقد أتـاحتـ المـملـكةـ استـخدـامـ هذهـ التقـنيةـ الحديثـةـ والمـتطـورـةـ لـتحـقـيقـ عـدـالـةـ سـرـيـعـةـ وـفـعـالـةـ. ولـعلـ مـحـكـمةـ جـدـةـ هيـ أـبـرـزـ مـثالـ عـلـىـ ذـلـكـ، لاـ سـيـماـ فـيـ خطـوـاتـ رـفـعـ الدـعـوىـ، وـتـقـدـيمـ المـسـنـدـاتـ وـالـأـدـلـةـ الـقـضـائـيـةـ وـالـتـبـليـغـاتـ لـلـخـصـومـ وـمـثـلـيـهـمـ. (الـقـثـامـيـ 2021).

المطلب الثاني: الآثار السلبية

أولاً: المشكلات التقنية:

رغم الصورة المشرقة والواعدة التي يرسمها الكثيرون عن التقاضي عن بُعد، نظرًا لمبدأ العدالة الناجزة الذي يتحققـ، إلاـ أنـ الواقعـ لهـ متـطلـباتـ الخـاصـةـ وـيـفـرـضـ تحـديـاتهـ الخـاصـةـ.

هناك عدد من المشاكل التقنية التي تُعيق عملية التقاضي عن بُعد عن المحامي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (القائمي 2021):

١. تتعرض أجهزة الكمبيوتر أحياناً لهجمات فيروسية شرسة، مما قد يُعطل عملية التقاضي بأكملها.
٢. انقطاع الإنترنت أو الكهرباء عن أحد الأطراف، القاضي، المحامي، أو كاتب المحكمة.
٣. فيروسات الكمبيوتر.
٤. عطل في أحد الأجهزة الإلكترونية في قاعة المحكمة، سواءً الميكروفون، أو الكاميرا، أو الكمبيوتر.

ثانياً: ضعف قدرة المحامي على الاتصال التام بالدعوى:

١. قد يواجه عمل المحامي في نظام التقاضي عن بُعد عدداً من الصعوبات التي تعيق قدرته على التواصل الكامل مع القضية. من أهم هذه الصعوبات:
٢. ١. عدم توفر الإنترنت في المناطق النائية، مما يؤدي إلى عدم القدرة على رفع الدعوى إلكترونياً.
٣. ٢. اختراق الهواتف ومحاولات اختراق المواقع الإلكترونية من قبل المتسلين والمخربين.
٤. ٣. عدم اكتمال البنية التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية أو تخلفها في الدول النامية، إلى جانب النزرة العدائية والريبة السائدة في هذه الدول تجاه المعاملات الإلكترونية.
٥. ٤. شيوع الأمية المعلوماتية بين عامة الناس، بالإضافة إلى التفاوت التكنولوجي الهائل بين الدول المتقدمة والنامية.
٦. ٥. إن انعدام الشعور بالأمان على الإنترنت، بالإضافة إلى عدم إتقان اللغات الأجنبية، يُصعب التتحقق من صحة نقل الوثائق وكتابتها والتوقعات الإلكترونية عبر الوسائل الإلكترونية. (عبد الفتاح 2012).

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث المعنون أثر التقاضي عن بعد على عمل المحامي توصل الباحث الى عدة تأثيرات توصيات

أولاً: التأثير:

- 1- التقاضي عن بعد هو منظومة قضائية الكترونية من خلال الغرف الإلكترونية يمكنها تطبيق إجراءات التقاضي كافة
- 2- هناك مجموعة من الآثار الإيجابية للتقاضي عن بعد على عمل المحامي منها : سرعة وسهولة الإجراءات وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة

ثانياً: التوصيات:

- 1- يوصي الباحث في إقامة منصة الكترونية لتدريب المحامين على التقاضي عن بعد واستخدام التكنولوجيا
- 2- إنشاء منصات افتراضية موثوقة تابعة للمؤسسات القضائية، تبث من خلالها جلسات قضائية نموذجية (مع ضمان السرية والحقوق القانونية) مع تعليقات تحليلية من قضاة ومحامين ذوي خبرة لشرح التفاصيل الإجرائية والتكتيكات القانونية لزيادة الخبرات العملية والعلمية للمحامين تعويضاً عن فكرة حضور الجلسات المتأخر للعامة قبل أن يطبق عملياً نظام التقاضي عن بعد.

المصادر والمراجع

1. اسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 1، العدد 21، 2014
2. أشرف جودة محمد مربك، إثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الإلكترونية، مجلة روح القوانين – كلية الحقوق جامعة طنطا عدد خاص، المؤتمر العلمي الدولي الثامن
3. ايمن بنت محمد بن عبد الله القثامي التقاضي عن بعد، دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 83، 2021
4. حازم محمد الشريعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
5. خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2020
6. خالد مدوح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، 2008
7. خالد مدوح ابراهيم، إجراءات التقاضي عن بعد، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019
8. خيري عبد الفتاح، فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة 2012
9. سالم عمر الإنابة القضائية الدولية في المسائل الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠١
10. سيد أحمد محمود، دور الحاسوب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008
11. صفاء أوتاني المحكمة الإلكترونية (المفهوم) والتطبيق)، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول 2012م

12. صفوان محمد شديفات التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال Videoconference دراسات علوم الشريعة والقانون عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد ٤١ ، العدد ١ ، ٢٠١٥
13. محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، ٢٠١٣
14. محمد محمد الألفي المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس" الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة ٩ - ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧
15. نبيل إسماعيل عمر، الوسيط في قانون المراقبات المدنية والتجارية، (د.ط)، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٥
16. نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، رقم (م / ١٨) في ١٤٢٨ هـ.
17. هادي حسين عبد علي الكعبي نصيف جاسم محمد الكراولي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الخلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة الثامنة، ٢٠١٦
18. الهنوف بنت عبد العزيز السلمي، العلاقة ما بين مبدأ علانية الجلسات والتقاضي عن بعد بالمملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد ١٠، عدد ٣، ٢٠٢٤